طبق الاصل

مؤيد نعمة

ميانمار وفرص الاصلاح المتضائلة

فيليب بورينغ

هناك في الآونة الأخيرة لغط كثير على الصعيد الدولي بشأن ميانمار، ومن النظرة الاولى يبدو النظام الحاكم هناك تحت ضغط متزايد لاصلاح نفسه والسماح بقدر من الديمقراطية في البلاد، التي كان أسمها في السابق بورما، غير ان هناك الكثير من التيارات المتقاطعة، السياسية والاقتصادية، بحيث ان امكانات التغيير الحقيقي يمكن ان تكون اعلى قليلاً منها في اي وقت منذ عام ١٩٩٥، عندما احبط الجنرالات النصر الانتخابي الذي حققته اونغ سان سيوكيي ورابطتها الوطنية من أجل الديمقراطية.

والخبر الطيب هنا هو ان العديد من اعضاء اتحاد امم جنوب شرقي اسيا يقرون الان بأن جهودهم للتشجيع على التغيير من خلال الحوار مع جنرالات ميانمار قد فشلت، وكان أول من تحرك أعضاء حزب ماليزيا الحاكم، ثم طالب مشرعو (أسيان) في مانيلا حيث وجدوا الحضور اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي بأن يقوم وزراء خارجية بلدانهم بممارسة المزيد من الضغط من أجل حمل النظام الحاكم في يانغون على منح الحرية لقادة المعارضة والسماح بدرجةٍ من المشاركة الديمقراطية.

وفي غضون ذلك أعرب مبعوث الامم المتحدة الى ميانمار، الدبلوماسي الماليزي، رزالي اسماعيل، عن شعوره بالاحباط لمنعه من القيام بزيارة للبلاد، وكررت منظمة العمل الدولية إدانتها لاستخدام العمل الاجباري هناك.

وبعض رد الفعل الاسياني هذا ناجم عن تعاطف ديمقراطي حقيقي، والبعض سببه الشعور بالاحباط لكون اقتصاد ميانمار، مثلما هي سياساتها تقريباً، تفتقر الى الاصلاح، أما أغلب التعاطف فناجم، على كل حال، عن القلق من ان تتضرر اسيان نفسها اذا ماسمح لميانمار، بوضعها السياسي الحالي، بتولي رئاسة المجموعة عندما يأتي دورها في السنة القادمة، وهذا التعديل في سياسة اللاتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين قد أوضحه لي هسين لونغ، رئيس وزراء سنغافورة، بقوله: (ان التطورات في أحد بلدان (أسيان) يمكن ان يؤثر في أسيان كلها، وكان لي في يانغون لتعزيز علاقات التجارة بالإضافة الى تسليمه رسالة سياسية الى الجنرال تان شومي، رئيس الطغمة الحاكمة في ميانمار.

وقد كان للضغط الغربي والتهديدات بمقاطعة الاجتماعات التي تعقد في العاصمة يانغون تأثيرها بشكل واضح حتى على الحكومات المتعاطفة تقليدياً مع الحكم الشمولي، والتي أرتبط رجال اعمالها، كما هي حال سنغافورة وماليزيا، على نحوٍ كبير بروابط التجارة مع ذلك النظام، لكن دول أسيان تواصل مسعاها بالإجماع، وستكون معركة صعبة لاقناع فيتنام وكمبوديا من اجل المساعدة على تأجيل رئاسة ميانمار للمنظمة، وقد كان لتايلند أيضا موقف يتسم بالريبة والالتباس، اذ يبدو ان مصالح الاعمال التجارية تهيمن على سياستها الراهنة، وقد جعل ذلك الحكومة تختار هذا الوقت للضغط على المنفيين البورميين في تايلند عن طريق مطالبتهم بالانتقال من المدن الرئيسة الى المناطق الحدودية.

وربما كان الجنرالات، في الوقت الحاضر، أكثر انشغالاً بتصارعهم الخاص من ان يزعجوا انفسهم كثيراً بموضوع أسيان او الإيماءات الديمقراطية، فلا احد يعرف تماماً تحركات السلطة الان، لكن ماتزال هناك ارتدادات من اعتقال خين نيونت، رئيس الوزراء آنذاك، في تشرين الاول، وقد تم إرجاء مؤتمر وطني مغلق لصياغة دستور جديد وليس من المتوقع ان يُستأنف حتى تشرين الثاني القادم.

ويمكن للجنرالات ان يتسلوا أيضاً بالسياسة الغريبة للاتحاد الاوروبي، الذي أعلن (يوم بورما) في ٥ نيسان الماضي بمنتدى حضره بدرجة كبيرة اولئك المدافعون عن الحوار مع النظام، وتمهيداً للطريق، حث تقرير (مستقل) بتكليف من الاتحاد الاوروبي على إنهاء العقوبات والمشاركة مع الجنرالات، غير ان اثنين من مؤلفي التقرير الاكاديميين ميزهما الايراوادي، وهو مصدر الاخبار المتعلقة بميانمار الافضل، بأعتبارهما (متعاطفين مشهورين مع النظام).

كما وجهت بالمثل النقد الشديد جماعات بورمية منفية، غير ان الاتحاد الاوروبي، الذي ظل متصلباً لوقت طويل تجاه الطغمة الحاكمة في ميانمار، يخضع الان كما يبدو لتأثير بحث اكاديمي ممول من سنغافورة وتأثير دبلوماسيين سابقين من بلدانٍ اعضاء في الاتحاد الاوروبي يكسبون ارزاقهم كرجال أعمال في جنوب شرقي أسيا.

ان اقتصاد ميانمار يمكن ان يكون في حالة خراب بفعل سوء التدبير اكثر من كون ذلك بفعل العقوبات.

لكن موارد الطاقة والموقع الستراتيجي للبلاد هما اللذان يمنحان الجنرالات القوة اكثر من اي وقت.

فالهند، مثلاً، وهي تضع المصالح القومية قبل الديمقراطية، تواقة لموازنة نفوذ الصين المهيمن، وستشتري الغاز البورمي إذا ماتم اقناع بنغلاديش بالسماح بإقامة أنبوب عبر اراضيها، وقد وصف ناتوار سنغ، وزير الخارجية الهندي، خلال زيارته في آذار الماضي، ميانمار بأنها (جار نفيس وشريك ستراتيجي) والشركات الهندية مهتمة بزيادة الاستكشاف، وهكذا تبقى كوريا الجنوبية، والصين، بالطبع، أمتن اصدقاء الجنرالات ومزوديهم بالأسلحة وشركائهم في التجارة.

وتشير الحصيلة الاخيرة من ذلك كله انه لا الحوار ولا العقوبات يمتلكان الكثير من التأثير.

ويبدو الجنرال تان شوي ورفاقة منيعين تقريباً على العالم الخارجي مثلما هي الحال مع كيم جونغ إيل الكوري الشمالي.

ترجمة / عادل العامل
عن / إنترنشنال هيرالد تربيون

بناية المجلس الوطني بين الاحتلال والسيادة العراقية

كتب جم هوكلاند

يقاتل الجنود الأمريكيون في العراق ليساعدوا في ضمان قيام حكومة ذات سيادة ديمقراطية هناك، ولكن ما الذي يحصل عندما تتضارب هذه الطموحات مع المتطلبات الأمنية الأمريكية قصيرة الأمد والتي قد تهدد سلامة هؤلاء الجنود؟.

تلك المعضلة هي مركز الصراع الكامن في بغداد على بناية متنازع عليها بين الجيش الأمريكي والجمعية الوطنية العراقية. ورفع مصير هذه البناية- التي تمثل الان تجسيدا ماديا لصدام اكبر يلوح في الأفق بين المصالح الأمريكية والمصالح العراقية الوطنية- الى المستشارين الرئيسين للرئيس بوش في اجتماع ستراتيجي للبيت الأبيض عقد مؤخرا.

يحدثنا التاريخ ان التوتر بين قوة محتلة منسحبة وتيار منبثق لسياسيين وطنيين متلهفين لمسك زمام السيطرة على بلدهم هو امر حتمي ويمكن معالجته في ما لو عمل الطرفان لإيجاد ارضية مشتركة. ويمثل الأمر بالنسبة للعراقيين اظهار المقدرة العملية الواقعية والصبر اضافة الى اظهار ثبات العزم إذ يطالبون بالسيادة الكاملة. اما بالنسبة للامريكيين فان الامر يمثل بمثابة تسليم السلطة الى هؤلاء السياسيين بسرعة اكثر مما قد يبدو الأمر مدعاة للراحة واكثر هيبة مما هو الحال الان.

وهنا تدخل البناية المشيدة من الرخام الأبيض ذات الطوابق الأربعة وعدد غرفها البالغ (٣٠٠) غرفة- والتي بنيت في العهد الملكي في العراق لتضم المجلس الوطني - تدخل قصة تحرير العراق المستمرة.

تقع البناية خارج المنطقة الخضراء في بغداد حيث يعيش ويعمل المسؤولون الامريكيون وحيث اداروا سلطة الإحتلال التي انحلت رسميا في حزيران من العام الماضي. اختارت السلطة البناية لتكون الموقع المستقبلي لوزارة الدفاع واعادت تأهيلها بكلفة وصلت الى (٣٠) مليون دولار في اقل تقدير وكل ذلك بدون ان تبحث الأمر مع مجلس الحكم المؤقت.

حالت ثورة ١٩٥٨ دون استخدام البنايةمن قبل مجلس منتخب، الا ان غرض البناية التاريخي اضافة الى موقعها غير الملوث سياسيا ومساحة مكاتبها الواسعة جذبت انتباه الجمعية الوطنية باعضائها المئتين وخمسة وسبعين عضوا والتي انتخبت في الثلاثين من كانون الثاني الماضي.

تجتمع الجمعية الوطنية في غرف مؤجرة في قصر المؤتمرات داخل المنطقة الخضراء، وساهمت حالات تعد على اصابع اليد ادعى فيها اعضاء الجمعية الوطنية تعرضهم الى اساءة المعاملة من قبل القوات الأمريكية المسيطرة على منافذ الدخول الى المنطقة الخضراء في تصعيد رغبة الجمعية الملحة لإيجاد موقع اخر للجمعية الوطنية- رغبةً تم التعبير عنها الان بقرار ورسالة لتخلية الموقع موجهين الى وزارة الدفاع.

الا ان ابعاد هذا الخلاف اكبر من مجرد خلاف حول مجرد عقار، فهو يرمز الى اصرار المجلس المنتخب على فرض السيطرة على القوات العسكرية والمخابراتية التي شكلتها السلطات الأمريكية من بقايا النظام المخلوع.

وتطرق احد اعضاء الجمعية الوطنية عبر الهاتف من بغداد الى ان: "السؤال الذي يتبادر الى الذهن هو لمن سيظهر الجيش العراقي ووكالة المخابرات ولاءهم، هل سيكون للجيش الأمريكي ام للحكومة العراقية التي تصفها الولايات المتحدة بأنها ذات سيادة ؟"

وينظر رئيس الوزراء ابراهيم الجعفري الى الجيش العراقي وقيادات المخابرات على انها مثقلة بالجواسيس والمخربين والمحتالين الذين احتالوا على من كفلهم من الأمريكيين. وتؤكد قائمة الائتلاف العراقي الموحد ان تطهير هذه الأجهزة سوف يضفي الشرعية التي تحتاجها الحكومة الجديدة لهزم هذا التردد والإحتيال.

وفي زيارة مفاجئة قام بها الشهر الماضي، حذر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد العراقيين بشكل معلن وخاص من التلاعب مع القيادات العسكرية والمخابراتية الموجودة وعبر عن المخاوف نفسها في الإجتماع الاخير للجنة الرئيسية في البيت الأبيض الذي تركز حول اعمال الجمعية الوطنية.

ويناقش القادة العسكريون مع البنتاغون مسألة ان نقل مركز العمليات العسكرية من البناية موضع النزاع سيؤدي الى تعطيل العمليات الجارية ويعرض الجنود الأمريكيين الى خطر متزايد. واخبرني مسؤول اقدم: "ان الأمل في سحب القوات هذه السنة يعتمد على السير قدما بجهودنا الحالية".

الا ان مساعدي بوش يدركون ان في النهاية لابد من القبول والإقرار بالسيادة العراقية. واتخذوا قراراً بعدم الصراع مع الجمعية الوطنية حول البناية وعوضا عن ذلك فقد تم التوصل الى حل عملي يقضي بمشاركة كل من العراقيين والأمريكيين في البناية وهذا الحل هو قيد النقاش في بغداد وذلك حسب ما ذكره الأمريكيون والعراقيون.

وبعد مرور سنتين على انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في العراق فأن موازنة سياسية جديدة تناضل لتولد خلف دروع القوات الامريكية ذات الـ(١٤٠٠٠٠) جندي. وعلى الاكراد والشيعة الذين اضطهدهم صدام حسين وخانتهم الحكومات الامريكية السابقة أن يجدوا أرضيات اخرى للثقة المتبادلة.

إن شكل الصراع في العراق لم يعد مجرد صراع ديكتاتور شرير ضد ضحايا لاحول لهم، فهو الان صراع مجاميع لها قضايا عادلة تتصارع مع بعضها- ومع واشنطن- من اجل المصلحة ودعوات للحكمة اكثر بشأن المستقبل، وهذا بدون شك يجعل هذه الإختلافات اكثر تعقيدا ولكن ليس باقل أهمية من اجل الوصول الى الغرض المشترك.

عن الواشنطن بوست
ترجمة غادة محسن

اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية- ازمة اذعان

ان اتفاقية تحريم انتشار الاسلحة النووية، التي تهدف الى منع حدوث ابادة جماعية، تتعرض الان الى مراجعة شاملة تستغرق شهرا، فأمريكا قلقة بشأن تصاعد حالات الخرق، بقيام ايران و كوريا الشمالية بمحاولات نووية تثير اهتماما خاصا، و تتهم دول اخرى القوى النووية المعروفة بنسف الاتفاقية.

توافد دبلوماسيون من ١٩٠ بلداً الى نيويورك هذا الاسبوع لحضور سلسلة من الاجتماعات تستغرق شهرا، لإجراء مراجعة تتم كل خمس سنوات على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . NPTوقعت على هذه المعاهدة ، عام ١٩٦٨ الدول التي ادعت عدم امتلاكها الأسلحة النووية، وتعهدت بعدم تصنيعها، مقابل حصولها على مساعدات نووية للاستخدام السلمي. كما وعدت الدول النووية الخمس-امريكا، روسيا، الصين، بريطانيا و فرنسا- بتفكيك ترساناتها النووية في النهاية، كجزء من اتفاقية شاملة، و لكن المراجعة الاخيرة تأتي في وقت يشهد توترات، و حديث لمسؤولين امريكان عن "ازمة اذعان" تواجهها NPT، في الوقت الذي تتهم فيه بلدان اخرى القوى النووية بفشلها في تنفيذ التزاماتها التي تنص عليها المعاهدة. يتفق معظم الخبراء على ان التهديد الاكبر الذي تواجهه NPTهو انتشار التكنولوجيا التي يمكن استخدامها في الاسلحة النووية الى بلدان تخرق او تقوم بلي بنودها. خلال السنين الماضية، قامت جميع البلدان باستثناء الهند، باكستان و اسرائيل، بالتوقيع على المعاهدة و اكدت على انها ستمنع الدول الاخرى من الحصول على الاسلحة النووية. لكن هذا بدا بالتبدل. زعمت كوريا الشمالية بأنها قد خرجت من المعاهدة قبل سنتين، و لكن ليس قبل الاكتشاف انها تحاول سرا مع البلوتونيوم و اليورانيوم، اللذين تصنع منهما القنابل. و مهما كانت حقيقة مزاعمها حول الترسانة النووية، يعتقد بان محاولات الحصول على القنبلة قد بدات قبل عدة سنوات. حاولت امريكا حل المشكلة من خلال مباحثات سداسية-تشمل الصين، روسيا، كوريا الجنوبية و اليابان اضافة الى كوريا الشمالية- و لكن تلك المحاولة انهارت العام الماضي. و قبل الشروع في مراجعة هذا الاسبوع، صعدت كوريا الشمالية من التوترات بتسمية جورج بوش "السفاح" ، و الاكثر خطورة، قامت بإجراء اختبار على صاروخ متوسط المدى في بحر اليابان. كما تصاعدت المخاوف من طموحات ايران النووية في الاشهر الاخيرة. فقد كانت البلاد تطور عمليات تخصيب اليورانيوم و معالجة البلوتونيوم. و هذا قد يعطيها القدرة على تصنيع قنبلة نووية، رغم انها تنكر وجود النية لديها، مصرة على انها تريد انتاج الطاقة الكهربائية، و ليس اسلحة. ولكن ايران كانت تكذب على المفتشين عن قصد لمدة عقدين لتغطية الانشطة و التجارب التي لا تدع مجالا كبيرا للشك في انها تتابع بناء قنبلة. كانت بريطانيا، فرنسا، و المانيا تحاول حل الازمة بالطرق الدبلوماسية، بتقديمها الى الايرانيين مختلف الحوافز الاقتصادية للتخلي عن أي فكرة لإنتاج القنبلة. و في الفترة الاخيرة رمت الولايات المتحدة بثقلها لدعم هذا الجهد، في تحول عن خطها السابق الاكثر عدائية. علقت ايران طوعا عمليات التخصيب خلال فترة استمرار المفاوضات، ولكن بعد الفشل في احراز أي تقدم مع الاوربيين في الجولة الاخيرة من المباحثات الاسبوع الماضي، هددت ايران يوم السبت باستئناف عمليات التخصيب، مما حدا بمحمد البرادعي الى تعنيفها. ان موقف روسيا هو اكثر ليونة، فهي تأمل في تعزيز دورها في الشرق الاوسط عن طريق تقوية علاقاتها مع ايران، من هنا كان قرارها في مساعدة الجمهورية الاسلامية في بناء مفاعل بوشهر النووي و موافقتها على تجهيز الوقود النووي واطئ التخصيب الى المفاعل. و على اية حال، شدد الاسبوع الماضي الرئيس فلاديمير بوتن من موقفه قائلا ان على ايران ان " تترك جميع تكنولوجيا الدائرة النووية" و ان لا تعرقل المفتشين الدوليين. ان حالة ليبيا هي مشجعة بشكل افضل. ان البلد الشمال افريقي، بقيادة العقيد معمر القذافي، قد غير من موقفه السنة الماضية على امل التخلص من وضعها المنبوذ. اعترفت ليبيا بشرائها سرا مكائن تخصيب اليورانيوم من عبد القادر خان، ابي القنبلة الباكستانية و لكنه ايضا مؤسس لشبكة دولية من المهربين النوويين. اشيع بان السيد خان قد طرح مسالة تصميم مبرهن عليه لراس حربي(كان في الاصل قد جهز من قبل الصين الى باكستان) لتمشية الصفقة الليبية. ان هذا الكشف قد قاد الى مخاوف من ان الشيء ذاته قد اتبع مع ايران و آخرين ممن لديهم تعامل معهم.

استهداف امريكا

لكل هذه الانتهاكات و الاعترافات، فان الدول المعترفة بامتلاكها للاسلحة النووية، و ليست تلك التي قد تتحايل، هي التي قد تكون اكثر عرضة للنقد اللفظي اثناء اجراء المراجعة على . NPTان العدد الكلي للرؤوس النووية في ترسانات الدول النووية الخمس هو الادنى منذ عقود و هو عرضة لمزيد من الانخفاض، و لكن فشلها في نزع اسلحتها بشكل اسرع، كما يصر العديد، يضعف المساومة التي تعزز من المعاهدة. مازالت الدول الخمس، خصوصا امريكا و روسيا، تمتلك العديد من الرؤوس النووية. لقد اتفقت هذا البلدان على خفض ترساناتها الى ١٧٠٠-٢٢٠٠ راس حربي لكل منها، و كثيرة اخرى في الاحتياط، خلال ,٢٠١٢ و لكن بسبب التهديدات الحقيقية التي قد يواجهها أي من البلدين في السنوات القادمة(بضمنها من الترسانة النووية الصينية الآخذة في التوسع)، لا يوجد من يمكن ردعه بعدد قليل من الاسلحة.

ربما يتم الاحتفاظ بالنقد الاقوى الى امريكا، فلقد اساء السيد بوش الى العديد من الحلفاء برفضه مساندة معاهدة شاملة لمنع اجراء الاختبارات النووية، وقام بإلغاء معاهدة الصواريخ البالستيقية مع روسيا(رغم ان القليل يأسف للمصادقة عليها). و في الفترة الاخيرة، القى مسؤولين اميركان بظلال الشك على قيمة التفاوض على معاهدة دولية لإنهاء انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في القنابل، قائلين ان ذلك قد يكون من المستحيل التحقق منه عمليا. و الاكثر اهمية، فانه خلال فترة رئاسة السيد بوش، كانت ادارة بوش تعمل على ترسانة امريكا النووية، مبدية تصميما على التحري عن افكار جديدة عن اسلحة اكثر تطورا، و عن طرق جديدة لاستخدامها. في فترته الرئاسية الاولى، خصص السيد بوش ميزانية لدراسة(رغم انها لم تتطور بعد او تبنى) انواع جديدة من الاسلحة ، بضمنها "خارق نووي قوي للارض"، مصمم لتبخير الاهداف المدفونة على عمق، كخزين من المواد الكيماوية و الاسلحة البيولوجية.

و على اية حال، تسببت هذه الافكار بحدوث ردود افعال معادية من اعضاء الكونجرس، حيث كان العديد منهم قلقا من ان البحث عن مزيد من الاسلحة النووية التي يمكن استخدامها قد يشجع بلداناً اخرى على إتباع الطريق نفسه -و حتى في استخدامها. و هم قلقون من ان السيد بوش قد جازف بنسف هدفه الرئيسي منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١: ابعاد اكثر انواع الاسلحة خطورة عن ايدي الانظمة المحتالة و المجاميع الارهابية.

اجبرت شكوك الكونجرس على اعادة التفكير في الكيفية التي تتمكن امريكا فيها من المحافظة على تفوقها النووي. قيل الى خبراء اسلحة البلاد بدلا من ذلك ان يفتشوا عن " بديل معتمد للرأس النووي". و هذا يعني، الانتقال من اختراع قنابل جديدة بارعة الى جعل الخزين الحالي اقل حساسية لتقادم العمر(معدل عمر الرؤوس النووية الامريكية هو الان ٢٠ سنة) و اسهل على اعطاء شهادة باعتبارها امينة و موثوقة-و جميعها بدون الحاجة الى الاختبار. من خلال القيام بذلك، فان امريكا قد تتخلص من صيانة الاسلحة و تقلل بشكل حاد من عدد الاسلحة التي تحتفظ بها جاهزة في حالة اذا ما حدث خطأ ما للأسلحة التي تقوم بنشرها.

ستمضي امريكا خلال الايام محاولة جعل المحادثات تركز على حالات المراوغة من جانب بلدان مثل ايران و كوريا الشمالية، بدلا من التركيز على سياساتها النووية ذاتها. من بين الاجراءات التي من المحتمل ان تقترح لتعزيز NPTهي: جعل اجراءات الوقاية الاكثر صرامة المتخذة في التسعينيات اجبارية(رغم ان هنالك اكثر من ٣٠ عضواً، منهم العربية السعودية، لا يمتلكون اتفاقية الاجراءات الوقائية مع الوكالة)، وجعل عملية الخداع و الهروب امرا اكثر صعوبة، عن طريق تمديد اشعار الانسحاب من NPTو المطالبة بتفكيك المعدات التي تم الحصول عليها بحجة استخدامها للاغراض المدنية. و لكن لا توجد هناك اثباتات سهلة لمشكلات الانتشار عندما تريد الحكومات ان تخدع، عندما تراد السيطرة على المعدات التكنولوجية التي عمرها اكثر من ٦٠ سنة و عندما تسمح قوانين التصدير غير الصارمة لأشخاص من امثال السيد خان ببيع المعدات النووية عبر العالم.

ترجمة: فاروق السعد
عن: الايكونومست